دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري
- حالة الجزائر -

أ.عبد ا يد تيماوي
أ.مصطفى بن نوي
جامعة عمار ثليجي- الأغواط

مقدمــة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي حيث ثمة اتفاق على أهميتها في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته هذه المؤسسات في عدة دول ولما تقدمه من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي من جهة، وبما تضمنه في حد ذا ا من نمو معتبر على المستوى السوسيو اقتصادي من جهة أخرى. وباعتبار أن الاستثمار يعد المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. لذلك تبرز الإشكالية الأساسية لهذه الورقة في:

ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستثمار في الجزائر ؟

وقصد دراسة هذا الموضوع قمنا بالتطرق للمحاور التالية:

- مـاهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دور المناخ الاستثماري في ترقية الاستثمار ؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الاستثمار .

I - ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

I-1- مـفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : يعترض وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الصعوبات نقدمها فيما يلي:

– الفارق بين تركيبة قوى الإنتاج المميزة للاقتصاد العالمي ؛
– اختلاف النشاط الصناعي ؛
– تعدد معـايير التصنيف ؛
– اختلاف درجة النمو .

ويمكن الاعتماد على جملة من المعايير لتعريفها: كمية ، وتشمل مجموعتين[1]:

- ا موعة الأولى : تضم جملة من المؤشرات التقنية و الاقتصـادية، نجد من بينها كل من : عدد العمـال، حجم الإنتـاج، القيمة المضـافة، التركيب العضوي لرأس المال و حجم الطاقة المستعملة.

- ا موعة الثـانية : و تضم جملة من المؤشرات النقدية نذكر منها : رأس المال المستثمر، رقم الأعمال .

نوعية[2]: وتشمل معيـار المسؤوليـة، معيار الملكية، معيـار السوق، معيار طبيعة الصناعة،معيـار درجـة الاستقلالية المـالية.

I-2- تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

حسب القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنا مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات[3] :

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار ؛
- تستوفي معايير الاستقلالية .

الجدول (1/1) : تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

الصنف		عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	M-e	01-09	> 20 مليون دج	> 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	P- e	49 - 10	> 200 مليون دج	> 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	M- e	250 - 50	200 مليون – 2 مليار دج	100 – 500 مليون دج

I-3 الخصائص العامـة : تتميز (م.ص.م) بجملة من الخصائص نذكر منها[4]:

1 – محدودية الانتشار الجغرافي؛
2 – قلـة التدرج الوظيفي ؛
3 – الضآلـة النسبية لرأس المـال ؛
4 – صغر الحجم و قلة التخصص في العمل ؛
5 – نظـام معلومـاتي بسيط ؛

6 – مستوى متدني أو متوسط للتقنية و الكفاءات البشرية ؛
7 – كثافة العمل.

§ **الأهـداف العـامـة :** تهدف (م.ص.م) إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:
1 – إعادة إدماج المسرحين
2 – استعادة حلقـات الإنتاج غير المربحة
3 – توطين الأنشطة في المنـاطق النـائية
4 – تنشيط الصناعات التقليدية
5- المساهمة في تحقيق التنمية و دعم الاستثمـار.

I- 4 **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها الاقتصادي:** مرت بثلاث مراحل :

■ **المرحلة الأولى (1963-1982)[5]:** اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع PME-PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

■ **المرحلة الثانية(1982-1988):** حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية.

■ **المرحلة الثالثة(انطلاقا من سنة 1988:** بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل. ومن أجل ذلك :

❑ صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة؛

❑ صدر قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية ،إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI)؛

❑ صدر الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12-12-2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I-5- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- **طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

■ التمويل عن طريق البنك وهي عادة تخص[6]:
- نشاطا ت الاستثمار (قروض متوسطة الأجل، قروض طويلة الأجل)؛
- نشاطات الاستغلال (تسهيلات الصندوق،السحب على المكشوف،قروض الموسم...) ؛

■ التمويل بصيغ أخرى مثل قرض الإيجـار ؛

■ أشكال تمويل المؤسسة المصغرة (حسبANSEJ) ؛
- التمويل الذاتي (مساهمة شخصية كلية) ؛
- التمويل الثنائي (مساهمة شخصية + قرض بدون فائدة تمنحه ansej) ؛
- التمويل الثلاثي (مساهمة شخصية + قرض بدون فائدة تمنحه ansej+ قرض يخفض جزء من فوائده من طرف ansej ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع) .

2- **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

§ **ضمان القروض كآلية لتدعيم التمويل[7]:** ويتم ذلك عن طريق صندوق ضمان القروض الذي يعتبر مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها مخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في الصندوق وقد تم إنشاؤه حسب المرسوم التنفيذي رقم 02 -373 الصادر في 2002/11/11. وتم الإعلان الرسمي عنه يوم 14 جانفي 2004 برأسمال قدره 30 مليار دج يضمن الاستثمارات التي تبلغ قيمتها القصوى 50 مليون دج:
- إلى حد 80 % عندما يتعلق الأمر بإنشاء مؤسسة ؛
- إلى حد 60 % عندما يتعلق الأمر بتوسيع نشاط ؛

§ **صيغة التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:** يراد برأس المال المخاطر التمويل من خلال المشاركة والمساهمة الفعالة في الإدارة.

II- دور المناخ الاستثماري في ترقية الاستثمار

II-1 مفهوم الاستثمار ومحدداته:

يمثل الاستثمار اقتنـاء أصـل معين بهدف تحقيـق عائـد منه في المستقبل، فعلى مستوى المؤسسة نجد أن الاستثمـار يمثل تيارا من الإنفـاق على الأصول المختلفة، أما على المستوى الوطني(مستوى الدولة) فإن الاستثمار يتمثل في كافة أوجه الإنفـاق التي

تستهدف زيادة الطـاقة الإنتاجية للدولـة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين بمعنى أن الاستثمار لـه هدفان الأول اقتصادي ويتمثل في تحقيق عائـد مادي للمجتمع كما هو الحال في الإنفاق على زيادة الطاقـة الإنتـاجية للدولة، الثاني اجتماعي ويتمثل في تحقيق رفاهية المواطن مثل الإنفـاق على التعليم والصحة ووسائل الاتصـال والطرق ...الخ[8].

§ **محدداته**: هناك مجموعة من العوامل المتداخلة التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على فعالية الاستثمار يمكن تقسيمها إلى:

أ- **عوامل مباشرة** :ومن جملتها، الفائض الاقتصادي، العمل(حجم السكان، التركيب السكاني حسب البيئة، الدخل الوطني)، الاستهلاك، الاختراعات، الاتجاه العام للأسعار.

ب- **عوامل غير مباشرة** : من بينها عوامل ذاتية(عوامل اجتماعية)، توقعات مستوى الدخل والإنتاج، سعر الفائدة.

ومن هنا فإن قدرة الاستثمار تتوقف على المحيط الذي يتم فيه، وبالتالي الاقتصاديات كلها لا تشكل بالضرورة مناخا ملائما للاستثمار لذلك نجد الدول تعمل باستمرار على تحسين مناخها الاستثماري.

II-2 ماهية المناخ الاستثماري:

1- تعريفـه: تعبير المناخ الاستثماري ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات .

2- المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري:

أ-شرط الشفافية والتناسق : يتطلب تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار. بالإضافة إلى إنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية الاستثمارات أن يتضمن مبدأين أساسيين، مبدأ حرية الاستثمار ومبدأ عدم التمييز[9].

ب-شرط الحركية : يتعلق أساسا برأس المال ويستلزم مبدأين، مبدأ آلية أو تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة

ج-شرط الاستقرار: بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة أخرى.

II-3- نظام الاستثمار بالجزائـر:

منذ أن باشرت السلطات الجزائرية الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق تم اتخاذ العديد من القوانين التي تصب في هذا الاتجاه ويعتبر قانون ترقية الاستثمار الصادر في نهاية 1993 أحد أهم هذه القوانين. فقد فتح ا ال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي من أجل الاستثمار وأعفاه من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة، كما أن هذا القانون منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير حجم الاستثمار. لقد شهد واقع الاستثمار منذ هذا التاريخ إطلاق العديد من المشاريع للقطاع الخاص الوطني وبعض المشاريع الأجنبية، لكن التقييم الأولي لوضعية الاستثمار في الجزائر تؤكد على أن الكثير من الصعوبات ما زالت تعيق قيام المشاريع الاستثمارية وهذا ما أدى إلى مراجعة بعض القوانين قصد مواجهة الاختلالات السابقة وفي هذا الصدد تم تعديل قانون الاستثمار من جديد في شهر أوت 2001 ويعبر ما جاء في هذا القانون عن نظام الاستثمار القائم حاليا في الجزائر.

إن أهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر أنه يقوم على العناصر التالية:

- ا لس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة وتتمثل أهم صلاحياته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار ، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع؛
- إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار ويملك هذا الشباك اللامركزي كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين؛
- صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار و يئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق.

وفيما يتعلق بالحوافز الممنوحة للمستثمرين نلاحظ وجود نظامين للحوافز هما:

أ- **النظام العام للحوافز**: يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار و يئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله؛

ب- **النظام الخاص أو الاستثنائي**: يخص هذا النظام الاستثمارات التي تتم ضمن المناطق ذات الأولوية والمحددة في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار كالأنشطة غير الملوثة أو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في الميدان التكنولوجي .

II-4- مقومات المناخ الاستثماري

§ **المناخ السياسي والأمني:** ويقصد ا تلك العوامل ذات البعد السياسي منها:

- الوضع السياسي ؛ - درجة المشاركة الشعبية ؛
- درجة قدرة الدولة المؤسساتية؛ - مدى سيطرة القطاع العام.

§ **المناخ الاقتصادي :**

- الاستقرار الاقتصادي
- القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني : وهذا يتوقف على وجود العديد من المؤشرات الهامة:
  * حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية؛ * أهمية الدين الخارجي؛
  * مستوى تغطية الواردات ؛
- تكاليف عوامل الإنتاج ؛ - نوعية الهياكل القاعدية ؛
- وفرة الموارد ؛ - السوق التمويلي الملائم ؛
- صياغة القوانين وطريقة تنفيذها.

II-5 مناخ الاستثمار في الجزائـر

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار ، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز معقول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة ويمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري .

تقع الخصائص الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة نتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة وتشمل ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسة المالية، مجموعة السياسات النقدية، ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية. والجدول الموالي يلخص وضع الجزائر بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

الجدول 2-4: المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر

نوع المؤشر	سنة 2001	سنة 2002	التغير في المؤشر	درجة المؤشر
مؤشر السياسة المالية: عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	(1.6)	2.4	4.0-	3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	(0.2)	(10.1)	9.9-	3
مؤشر السياسة النقدية : يتم التعبير عليه من خلال معدل التضخم	4.2	4.8	0.6	0

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للمعطيات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2002.

النتائج الواردة في الجدول السابق تمكننا من حساب المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية في الجزائر الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاثة السابقة أي:(3+3+0)/3=2.

مع العلم بأن تقييم المؤشر يكون كما يلي :

أقل من 1 عدم تحسن مناخ الاستثمار؛

من 1 إلى 2 تحسن مناخ الاستثمار؛

من 2 إلى 3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار؛

أي أننا وبالاستناد لهذا المؤشر يمكن أن نؤكد تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر خلال السنتين الأخيرتين ويرجع الفضل في ذلك إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط وتحسن إيرادات الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي بل إنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب IDE مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر عليها .

كما أن الدراسة التي قام بإعدادها البنك الدولي حول الحكم الجيد في العالم والتي شملت **175** دولة تؤكد أن فعالية المؤسسات الجزائرية تعتبر ضعيفة ، فتوجد الجزائر ضمن مجموعة الربع الأخير فيما يتعلق بثقل الإجراءات الإدارية وتحقق دولة القانون ، كما أنها توجد ضمن مجموعة الثلث الأخير فيما يتعلق بالفساد. وهو ما أكده أحد خبراء البنك الدولي في محاضرة ألقاها في الجزائر حيث أشار إلى أهم العوائق التي تعترض المستثمر في الجزائر حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي لعينة من المؤسسات العمومية والخاصة بلغ عددها **562** مؤسسة. فقد أشار إلى أن **37 %** من مسيري هذه المؤسسات قد انتظر أكثر من 5 سنوات قصد الحصول على العقار كما أن **70%** من هذه المؤسسات مقصاة من الائتمان. أيضا ثقل الإجراءات الإدارية يعتبر من بين أهم العوائق التي تعترض المستثمر الوطني أو الأجنبي ، فحسب نفس الدراسة فإن مسيري المؤسسات في الجزائر يخصصون حوالي **90** يوما في السنة للتكفل بالوثائق الإدارية. وفيما يتعلق بجمركة السلع فقد تستغرق المدة اللازمة لذلك حوالي **12** يوما في المتوسط كما يمكن أن تتجاوز في بعض الأحيان **44** يوما علما أنه في المغرب مثلا لا تتجاوز المدة في المتوسط **3** أيام.

من خلال هذه الدراسة التي قام بوضعها البنك الدولي يمكننا القول بأن المؤشرات التي تم اعتمادها تضع الجزائر في درجة متأخرة مقارنة بكثير من الدول ا اورة ، فقد أصبح ينظر للجزائر بأنه بلد يتميز بعدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد وعدم استجابة الأنظمة الإدارية لتطلعات المستثمرين الذين يشكون البيروقراطية الإدارية وعدم الثقة في النظام القضائي في تسوية الن اعات المحتملة.

III - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار :

III-1 واقــع قطــاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد أدى غيــاب تعريف مسلم بــه حتى الماضي القريب و بالتالي غياب إحصائيات موثوقة، إلى جرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل تقريبي. إن جمع و دراسة المعطيــات لتقييم أوضاع المؤسســات الصغرى والمتوسطــة قــد كشف بكل وضــوح عن وجــود نقــائص في مجــال الإعــلام والتعريــف، فمختلف المصادر المتوفرة غير كــافية لوحدها على إعطاء صورة صادقــة عن قطــاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1- وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات :

نظرا للأهمية التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والتي تم إدراكها من قبل السلطات العمومية في الجزائر، تم إصدار القانون **18-01** المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما مكن من القدرة على تصنيف هذا النوع من المؤسسات وإحصائــها .

أ- تشكيلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

من الصعب تحديد تشكيلة دقيقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و يعود ذلك إلى مشاكل المعطيات الإحصائية إلى جانب نقائص أنظمة التسجيل والمتابعة على المستويين القانوني والجبائي .

إن بطاقة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (**CNAS**) تقدم الرقم الأكثر مصداقية عن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فحسب هذه المعطيات ، بلغ عدد المؤسسات المماثلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **207949** مؤسسة **و550386** منصب شغل في نهاية سنة **2003** ، و تجدر الإشارة أن هذا العدد قد كان سنة **2002** يقدر بـ **189552** أي زيادة تقدر بـ (**+ 9.71 %**) ، كما أن هذا العدد كان سنة **1999** يقدر بـ **159507** مؤسسة والذي يعني بلغة الأرقام زيــادة قدرها **30.3 %** من سنة **1999** إلى سنة **2003.**

هذه الحركية خلال سنة **2003** و التي أفرزت عن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بـ **18397** مقارنــة بسنة **2002** كانت نتيجة :

- إنشاء 21244 مؤسسة جديدة ؛
- 1942 مؤسسة غيرت نشاطاها ؛
- 4789 مؤسسة انسحبت .

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد عرفت استقرارا خلال سنة **2003** مقارنة بسنة **2002** ، حيث حافظت على عددها و الممثل في **788** مؤسسة و **74763** منصب شغل .

و يمكن توضيح تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع القانوني في الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-1) : تطور الـ م.ص.م حسب القطاع القانوني (2002 – 2003)

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد الـ م.ص.م سنة 2002	عدد الـ م.ص.م سنة 2003	الانحراف (%)
م.ص.م خاصة	189552	207949	9.71 +
م.ص.م عامة	788	788	/
صناعات تقليدية	71523	79850	11.64 +
ا موع	261863	288 587	10.21 +

Source: Ministère de la PME , bulletin d'information économique, 2004.

- إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تمثل نسبة **72.06 %** من ا موع الإجمالي تليها الصناعات التقليديــة بنسبة **27.67 %** وفي الأخير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بنسبة **0.27 %.**
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تشغل **74763** أجير (**10.6%**)، في حين أن المؤسسات الخاصة تشغل **550386** أجير (**78.07%**) من العدد الإجمالي للمستخدمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المقدر بـ **705000** أجير .

ب– توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الفئات :

إن توزيع **189552** مؤسسة والمحصاة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (**CNAS**) لسنة **2002** حسب فئــة العمال ، يبين أن :

- **المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال** تمثل **94 % ؛**
- المؤسسات التي تشغل ما بين **10** و **49** عامل تمثل **4.2 %** ؛

- المؤسسات التي تشغل ما بين **50** و **250** عامل تمثل **1.8 %** .

إن هذه التشكيلة حسب شرائح العمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، لا تبتعد إطلاقا عن نظام النسيج لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم ، ففي إيطاليا مثلا: المؤسسات التي تشغل أقل من **10** عمال تمثل **95 %** من المجموع العام للمؤسسات و تستخدم **47 %** من الأجراء أما في البرازيل فهناك أكثر من 4,5 مليون مؤسسة و التي منها **98.7 %** سجلت ضمن فئات المؤسسات الصغيرة جدا (**TPE**) وتوفر **60%** من منـاصب الشغـل ، وفيما يلي توزيـع الـ م.ص.م خـلال سنتي **2001** و **2002**.

الجدول رقم (3-2) : توزيع الـ م.ص.م حسب حجم المؤسسة لسنتي 2001 و 2002

الفئـــة	عدد المؤسسات لسنة 2001	عدد المؤسسات لسنة 2002	الفارق	النمو (%)
. مصغرة(1-9)	170258	180188	9930 +	5.83 +
. صغيرة(10-49)	8363	8042	321 -	3.83 -
. متوسطة(50-250)	1272	1322	50 +	3.93 +
الإجمالي	**179893**	**189552**	**9659 +**	**5.37 +**

Source : Ministère de la PME, actes des assisses nationales de la PME, op. cit,p:37.

بناء على معطيات الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي :

- أن المؤسسات المصغرة (عدد العمال أقل من **10**) عرف ارتفاعا نسبته **5.83 %** مقارنة بسنة **2001** في حين أن عدد المؤسسات الصغيرة قد عرف انخفاضا نسبته **3.83 %** ؛
- أن المؤسسات المصغرة تبقى الفئة الغـالبة في نشاط القطاع الـخاص ، ويرجع عدد المؤسسات المصغرة الكبير إلى الخصـائص المميزة لها كسهولـة إنشائها و اعتمادها على رأسمال محدود وعدد عمـال قليـل؛
- في حين أن عدد المؤسسات الصغيرة وكذا المتوسطة يبقى قليل ويرجع ذلك إلى كبر حجم الاستثمـارات النسبي وصعوبة إنشائها .

والتحديـات التي تواجهها السلطـات هي التوفيق بين نسب توزيع المؤسسات لأن أغلبها مصـغرة وبالتـالي فهي هشة وغير قـادرة على المنـافسة. وهدف الوزارة هو خلق مؤسسات متوسطة وبالتالي تخفيض نسبة المؤسسات المصغرة (**94%**) إلى النسبة المتعـارف عليها عالميا (حوالي **37%**).

ج – توزيـع الـ م.ص.م حسب قطـاع النشـاط :

إن الحركية التي عرفها قطـاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة **2003** والتي أفرزت عن زيـادة قدرها (**+ 9.71 %**)، توضح تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا في قطاعات البناء والأشغال العمومية ، التجارة ، النقل والاتصال وهذا راجع لحيويـة هذه القطاعات وانتشارها على مستوى التراب الوطني ولأهميتها في الاقتصاد وكذا تفضيل الخواص للاستثمار فيها نظرا للربح السريع والمضمون، مما يعني أن باقي القطاعات ما زالت غير محفزة للاستثمار، و بالتالي تبقى فرص الاستثمار بها تنتظر الظروف المواتية لاستغلالها .

II-2 تمركز نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

يوجد على مستوى التراب الوطني **72** منطقة صنـاعية (دون الأخذ في الحسبان منطقتـا حاسي مسعود وحاسي رمل) و**449** منطقة نشـاط ، حيث تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ **14800** هكتار بالنسبة للمناطق الصناعية و **7881** هكتار بالنسبة لمنـاطق النشـاط. كما أن قرار إنشاء منـاطق جديدة قد تم تجميده من طرف الحكومة (مجلس الحكومة المنعقد في **1998/04/22**)،وهذا في انتظار إيجاد الحلـول المناسبة للمشاكل التي تعترض في نفس الوقت المسيرين والمتعاملين.

أ-المناطق الصناعية: على الرغم من وجود قيـود عديدة ، تخص تهيئة وتسوية عقود ملكية هذه المناطق إلا إننا نجد غالبية حصص الأراضي فيها مشغولة، تتمركز فيها أكبر المؤسسات الصناعية، حيث نجد أنه ولغاية سنة **1999** ، تم شغل **4079** قطعة أرض من طرف متعاملين سواء كانوا عموميين أو خواص.

ب-منـاطق النشـاط: أما في منـاطق النشاط والتي تم إنشاؤها في ظروف أقـل بكثير مما هي عليه المناطق الصناعية، حيث من بين **31693** قطعة موجودة، تم اقتنـاء **19199** قطعة فقط ، أي **60.57%** من العدد الإجمالي، مع الأخذ في الحسبان المساحات الكبيرة للمناطق وكذا البعد الكبير بينها، إن هذه النسبة الضئيلة للاستغلال ليست مرتبطة فقط بحالة تهيئة هذه المناطق ولكن يرجع أيضا إلى عوامل أخرى منها، تمركز المنطقة ، ثمن التنازل المطبق أثناء تسوية عقد الملكية ، الأمن ... الخ . كما أننا نجد ، أن المناطق المشغولة بأقل من **50%** تتمركز في الولايات، سعيدة، سيدي بلعباس، إليزي، الجلفة، مستغانم، تندوف، بشار والنعامة. أما المناطق المشغولة بأكثر من **50%** فتتمركز في الولايات،الجزائر،البليدة، سطيف،الأغواط، وهران، تيبازة، الشلف، عنابة، خنشلة، بومرداس، قسنطينة وبجاية .

III-3 مستقبل الاستثمارات في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يمكن لهذه المؤسسات لعب دور محوري في ظل تردد الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه من غير الممكن إقدام الأجانب على الاستثمار في ظل تباطؤ المحليين ، حتى وإن كانت الإشكالية الأساسية هي ضعف الادخار المحلي وقد كرست البيئة التشريعية منذ صدور قانون الاستثمار سنة **1993**، عددا من المبادئ والمزايا التي قد تفتح آفاقا واسعة في مجال الاستثمار ، فما هي النتائج المحصلة من ذلك ؟

إن تفحص حصيلة وكالة دعم الاستثمارات ومتابعتها ، ولجان دعم وتحديد الاستثمارات وترقيتها على مستوى الولايات، و على سبيل المثال حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، إذ أن هذا الجهاز يهم خاصة المؤسسات المصغرة ، يسمح بتقييم التوجهات المسجلة في مجال الاستثمارات .

1 - مشاريع وكالة ترقية و دعم الاستثمارات و متابعتها (APSI): لقد تجاوزت تعهدات الاستثمار المصرح بها لدى مصالح وكالة ترقية ودعم الاستثمار **3623** مليار دينار خلال الفترة بين **1993** ونهاية سنة **2001**، بما يوافق **48231** مشروع استثمار مع إمكانية توفير **1718874** منصب عمل حيث أن **60%** من المشاريع المصرح بها خلال الفترة **1993 – 2000** لصالح القطاع الخاص **78%** منها تكلف ما بين **20** و**50** مليون دينار جزائري، ونسبة **60%** منها تهدف لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

أ- التطور السنوي للاستثمارات المصرح بها : يظهر التطور السنوي لتصريحات الاستثمار في الجدول التالي الذي يبين اهتمام المتعاملين بهذا الجهاز :

الجدول رقم (3- 3) : التطور السنوي للمؤشرات الأساسية لمشاريع الاستثمار .

السنوات	المشاريع		التشغيل		المبالغ	
	العدد	%	العدد	%	القيمة(مليار دج)	%
1994/1993	694	**1.43**	59606	**3.46**	114	**3.14**
1995	834	**1.73**	73818	**4.29**	219	**6.04**
1996	2075	**4.30**	127849	**7.44**	178	**4.91**
1997	4989	**10.34**	266761	**15.52**	438	**12.09**
1998	9144	**18.96**	388702	**22.61**	912	**25.17**
1999	12372	**25.65**	351986	**20.47**	685	**18.91**
2000	13105	**27.17**	336169	**19.55**	798	**22.02**
2001	5018	**10.40**	113983	**6.63**	279	**7.70**
إجمالي	**48231**	**100**	**1718874**	**100**	**3623**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص:24 .

من خلال الجدول السابق نجد أن:

- خلال سنتي **1994** و**1995** كان عدد المشاريع المصرح بها قليل جدا وأيضا عدد العمال؛
- خلال سنتي **1996** و**1997** ارتفع عدد المشاريع المصرح بها مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغ سنة **1996** حوالي **2075** مشروع وفرص تشغيل لـ **127849** عامل، في حين سجل سنة **1997** مشاريع عددها **4989** مشروع بنسبة **10.34%** من إجمالي المشاريع للفترة (**1993 – 2001**) وفرص عمل لـ **266761** عامل بنسبة **15.52%** من إجمالي عدد العمال لنفس الفترة؛
- سجلت الفترة بين **1998** و **2000** قفزة في عدد المشاريع المصرح بها بنسبة قدرها **71.78%** من نوايا الاستثمار من حيث عدد المشاريع، مما يبين أن غالبية المشاريع جديدة في حين أن سنة **2001** قد سجلت انخفاضا في عدد المشاريع مقارنة بسنوات الفترة السابقة، حيث بلغت **5018** مشروع؛
- في السنوات **1994** إلى **1996** كان متوسط عدد العمال في كل مشروع يتراوح بين **62** و**88** عامل مما يبين أن أغلبية المشاريع لهذه الفترة كانت مشاريع متوسطة يتجاوز عدد العمال فيها **49** عامل؛
- في سنتي **1997** و**1998** كان المتوسط هو **53** و**42** على التوالي مما يبين أن بعض المشاريع كانت صغيرة لا تتجاوز عدد عمالها **49** عامل، وقد توجد مشاريع متوسطة؛
- وفي سنتي **1999م** و**2000** كان المتوسط هو **28** و**26** على التوالي مما يبين إلى حد كبير أن غالبية المشاريع المصرح بها مشاريع صغيرة أو مشاريع مصغرة، و نفس الشيء بالنسبة لسنة **2001** إذ بلغ المتوسط **23** عامل ولمزيد من التوضيح نبين توزيع هذه المشاريع حسب حجم المؤسسة وكذا حسب القطاعات .

ب - توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب حجم المؤسسة: تتوزع المشاريع المصرح بها عبر **APSI** للفترة **1993 – 2000** حسب حجم المؤسسة (العدد الإجمالي بلغ **43213** مشروع) إلى:

- المشاريـع التي تشغل أكثر من **49** عامل ونفقات الاستثمار بـها تفوق **100**مليون دينار جزائري (مشاريـع المؤسسات المتوسطة) بلغت نسبتها إلى إجـمالي المشاريع **10%** بعدد يقدر بـ **4321** مشروع؛

- المشاريع التي تشغل ما بين **10** و**49** عامل ونفقـات الاستثمار با ما بين **10** و**100** مليون دج (مشاريع المؤسسات الصغيرة)، بلغت نسبتها إلى إجمالي المشاريع **51 %** بعدد يقدر بـ **22038** مشروع؛

- المشاريع التي تشغل أقل من **10** عمال ونفقـات الاستثمار بـها أقل من **10** مليون دج (مشاريع المؤسسات المصغرة) بلغت نسبتها **39 %** من إجـمالي عدد المشاريع بعدد يقدر بـ **16854** مشـروع.

يلاحظ من خلال هذا التوزيع أنه من حيث عدد المشاريع تحتل مشاريع المؤسسات الصغيرة المرتبة الأولى بنسبة **51%** تليها مشاريع المؤسسات الصغرى بنسبة **39%** وأخيرا مشاريع المؤسسات المتوسطة بنسبة **10%** وهنا تظهر مكانة المؤسسات الصغيرة ومساهمتها في مجال الاستثمار.

ج- توزيع المشـاريع الاستثمارية حسب القطاعات للفترة (1993 – 2000) :

الجدول رقم (3 – 4) : توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح با حسب القطاعات :

قطاع النشاط	العدد	%	مناصب الشغل	%	التكلفة الإجمالية (10^6 دج)	%
الفلاحة	2227	**5**	55238	**3**	116070	**3**
البناء والأشغال العمومية والسكن	8124	**19**	453943	**28**	738995	**22**
الصناعات	16141	**37**	638169	**40**	1503426	**45**
الصحة	732	**2**	16418	**01**	37443	**1**
الخدمات	4099	**9**	186146	**12**	301834	**9**
السياحة	1778	**4**	63347	**4**	232517	**7**
النقل	9618	**22**	177057	**11**	385746	**12**
التجارة	431	**1**	14573	**1**	27413	**1**
ا موع	**43213**	**100**	**1604891**	**100**	**3343499**	**100**

المصدر : ا لس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،مرجع سابق، ص : 100 .

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاعات: النشاطات الصناعية، البناء والأشغال العمومية وكذا النقل تحتكر لوحدها **78%** من المشاريع المصرح با، ونجد أن القطاع الصناعي قد استحوذ لوحده على حصة الأسد بتسجيله لـ **37%** من ا موع العام لمشاريع الاستثمار المسجلة، وبلغة الأرقام فهذا يعني أن القطاع يمثل **16141** من المشاريع،مع احتمال إنشائه لأكثر من **638000** منصب شغل،بتكلفة إجمالية قدرها **1503** مليار دج. وبالتالي فالمشاريع الصناعية ومشاريع البناء والأشغال العمومية وكذا النقل والخدمات تعتبر الأكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب .

د – التوزيع الجهوي لمشـاريع الاستثمـار: إن التحديد الجغرافي لتموقع هذه المشاريع يوضح تمركزها خاصة في منطقة الوسط، أين نجد قرابة من نصف هذه المشاريع مصرح با في هذه المنطقة وتتوزع الرغبات الاستثمارية حسب ما يلي :

- **منطقة الشرق**، وتضم الولايات التالية: أم البواقي، باتنة، جيجل، سطيف، سكيكدة، قالمة، مسيلة، قسنطينة، برج بوعريريج، عنابة، تبسة، الطارف، خنشلة، سوق أهراس، تيبازة وميلة تتركز با **24.1%** من إجمالي المشاريع المصرح با، واستحوذت على **24.9%** من إجمالي مناصب الشغل المرتقبة وعلى **26%** من تكلفة الاستثمار الإجمالية ؛

- **منطقة الوسط**، وتضم الولايات التالية: الجزائر العاصمة، بومرداس، البليدة، تيبازة، عين الدفلى،الشلف، المدية،تيزي وزو،بجاية وبويـرة،تحتل المرتبة الأولى من حيث المشاريع المصرح با فقدرت نسبتها بـ **48.2%** من إجـمالي المشاريـع و**42.3%** من منـاصب الشغـل المرتقبة و**40.7%** من تكلفة الاستثمـار؛

- **منطقة الغرب**، تضم الولايات التالية: وهران،تلمسان،سيدي بلعباس،تيبازة،سعيدة،تيسمسيلت،غليزان، مستغانم،معسكر وعين تموشنت، والتي تضم **10%** من إجمـالي المشاريع و**11.1%** من مناصب الشغل و**14.1 %** من تكلفة الاستثمار الإجمالية؛

- **منطقة الجنوب**،وتضم الولايات التالية: ورقلة،بسكرة،بشار،غرداية،البيض،النعامة،الجلفة،الأغـواط، الواد، تمنراست،تندوف،أدرار،إليزي. يتركز با **17.7%** من إجمالي المشاريـع **21.7%** من عدد العمـال و**19.2%** من تكلفة الاستثمـار الأجنبية .

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر العـاصمة تستحوذ لوحدها على **21%** من نوايا الاستثمار **و23%** من مناصب الشغل المرتقبة و**24%** من تكلفة الاستثمـار الإجمالية،أي ما يفوق كلا من منطقتي الغرب والجنـوب.

هذا التوزيع المختل يشكل خطرا على تحقيق أهداف التنمية الجهوية ولا يتناسب مع التوزيع السكاني للمناطق فنجد أن منطقة الغرب ذات كثافة سكانية معتبرة خاصة في المدن الرئيسية أقل في حصتها من منطقة الجنوب، كما أن نوايا الاستثمار تتركز حول المنـاطق الحضرية الكبرى مما يعني أن اختيار موقع مشاريع الاستثمار يبقى خاضعا لتوفـر الهياكل وقرب المراكز الـهامة، لاسيما على مستوى ولايات الشمال .

و قد بلغت نوايا الاستثمار التي كانت في إطـار الشراكة **440** مشروع بقيمة **283** مليار دج خلال الفترة **1993 – 2001** . في الواقع اصطدم تطبيق نصوص سنة **1993** بجمود المحيط العام الذي يفترض أنه في خدمة الاستثمار. إذ أن التباطؤ البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بتسيير العقار الصناعي قد أدت تقريبا إلى عدم فعالية الجهاز الجديد وبالتالي كانت حصيلة الاستثمار عبر وكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها حصيلـة متواضعة حتى سنة **2001**، ومن بين **43000** نوايا استثمار بقيت غالبية المشاريع مجرد نوايـا .

2- مشاريع الوكـالة الوطنية لتطويـر الاستثمار (ANDI) :

لتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، أصدرت السلطات العمومية سنة **2001** الأمر الخاص بتطوير الاستثمار (رقم **01 – 03** الصادر في **2001/08/20**) والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة .

هذا الأمر يهدف أولا إلى إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني، كما ينص على توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل الاستثمارات المنجزة عن طريق الامتياز أو براءة الاختراع ، وأخذ حصص في المؤسسات حين تتوفر مساهمات نقدية أو عينية، واستئناف النشاطات في إطار الخوصصة ، وكذا إنشاء شباك موحدة تخضع لسلطة رئيس الحكومـة في شكل " الوكـالة الوطنية لتطوير الاستثمار " ، و من مهامهـا :

- استقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين الوطنيين و الأجانب؛
- توفير الخدمـات الإدارية؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار .

و خلال سنة **2002** ، تم تسجيل **3109** مشروع استثمار مصرح به لدى الوكالـة ، بتكلفة إجمالية بلغت **369** مليار دج مع إمكانية توفير **96545** منصب شغل ، ويظهر الجدول الموالي توزيع المشاريع المصرح بها حسب القطاعات خلال سنتي **2002** و **2003** .

الجدول رقم (3 - 5) : توزيع المشاريع المصرح بها حسب القطاعات لسنتي 2002 و2003 .

قطاع النشاط	عدد المشاريع			تكلفة المشاريع بمليون دج		
	2002	2003	%	2002	2003	%
الفلاحة	452	443	-2	26842	14872	-45
البناء و الأشغال العمومية	733	682	-7	92308	57062	-38
الصناعة	1173	1258	+7	181100	222879	+ 23
الصحة	78	68	-13	3199	5263	+ 70
النقل	172	4331	+ 2417	12447	110019	+ 784
السياحة	76	79	+ 4	9124	14680	+ 61
الخدمات	425	350	-18	43862	65684	+ 50
المجموع	**3109**	**7211**	**+ 132**	**368882**	**490459**	**+ 33**

Source : Ministère de la PME,Bulletin d'information économique,2004.

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشـاريع بلغ سنة **2003**: **7211** مشروع بزيادة قدرها **4102** مشروع مقارنة بسنة **2002**، هذا النمو بـ **132 %** ناتـج عن نمو قطاع النقل بمعدل نمو بلغ **2417 %**.

أما من حيث تكلفة المشاريع فقد بلغت **490459** مليون دج سنة **2003** بارتفـاع بلغ **33%** مقارنة بسنة **2002** ويعود هذا لـما حققه قطاع النقل إذ استحوذ على الحصة الأكبر وبنحو **بلغ 784%.** ويعد قطاع النقل القطاع الأكثر استقطابا للمستثمرين سنة **2003** بعدد بلغ **4331** مشروع أي ما نسبته **60.06%** من مجموع المشاريع خلال هذه السنة يليه قطـاع الصناعة **بـ1258** مشروع بنسبة **17.44%،** أما من حيث تكلفة المشاريع فيتصدر القـائمة قطاع الصناعة بتكلفة بلغت **222879** مليون دج وبنسبة **تقدربـ45.44 %** من إجمالي تكلفة المشاريع المصرح بها **لسنة2003** يليه قطاع النقل بمشاريع بلغت تكلفتها **110019** مليون دج أي بنسبة **22.43 %** .

3 – مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: يغطي الاستثمار الذي ينجز عبر هذا الجهاز المؤسسات المصغرة أساسا ، وقد أنشئ جهاز دعم تشغيل الشباب في سبتمبر **1996** ، وباشر عمله الفعلي خلال السداسي الثاني من سنة **1997**، ومع نهاية شهر أكتوبر سنة **2002** تلقت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **170288** طلب إنشاء مؤسسة مصغرة تتوقع إنشاء **435802** منصب شغل.

وقد سلمت الوكالـة في نفس التاريخ **153356** شهادة تأهيل (**90%**) ، كما أن توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط يظهر كالتالي :

الجدول رقم (3 -6) : توزيع مشاريع المؤسسات المصغرة حسب قطاع النشاط :

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)
الخدمات	34453	22.47
الفلاحة	31576	20.59
نقل المسافرين	23398	15.26
الصناعية الحرفية التقليدية	15418	10.05
نقل السلع	14587	9.51
الصناعة	12471	8.13
النقل على البارد (T.frigorifique)	9654	6.30
البناء و الأشغال العمومية	7466	4.87
المهن الحرة	2089	1.36
الصيانة	1639	1.07
الصيد	400	0.26
الري	205	0.13
ا موع	**153356**	**100.00**

Source : Ministère de la PME,Actes des assisses nationales de la PME ,op-cit, p: 424 .

من خلال المعطيات السابقة يمكن ملاحظة تركز غالبية رغبات الاستثمار في قطاعات الفلاحة، الخدمـات، نقل المسافرين بمجموع **58.32%** في حين أن باقي القطاعـات تمثل **41.68%** .

يرجع تركز مشاريع المؤسسات المصغرة في القطاعات السابقة إلى حيوية هذه ا الات ولكون أرباحها مضمونة إلى حد كبير خاصة في نقل المسافرين والخدمات (مثال الإعلام الآلي ، خدمات الهاتف) وهذا ما يفسر توقف منح الاعتماد لرغبات الاستثمار في هذه القطاعات على مستوى الوكالة نتيجة تشبعها .

وقد سجلت الوكالة في أول سنة من نشاطها (سنة **1997**) **16961** طلب تتوقع إنشاء **10285** منصب في حين أن الوكالة سلمت شهادة تأهيل لـ **14918** مشروع، مما يعني ارتفاع الطلبات المقدمة للوكالة إلى غاية شهر أكتوبر **2002** بـ **1000%**. كما استقبلت البنوك **90205** طلب تمويل، صادقت على **52519** طلب أي **58.2%** من الطلبات،وخصص لها رخص قروض قدرها **61371**مليار دج ضمن تقديرات استثمارية إجمالية بقيمة **94968** مليار دينار جزائري،وإمكانية توفير **128138** منصب شغل،في حين كانت طلبات تمويل البنوك سنة**1997** مقدرة بـ**5908**طلب، صودق على **1668**طلب يوفر **4370** منصب شغل.

بلغ عدد المشاريع الممولة فعلا حتى أكتوبر **2002** بـ **45538** مشروع ويرتقب توفير **128650** منصب عمل.

بلغت جهود الاستثمارات الإجمالية المنجزة خلال فترة (**1997- 2002**) **75334** مليار دج منها **12693** مليار دينار كتمويل ذاتي و **13554** مليار دينار تمويل ثنـائي و **49087** مليار دينار تمويل ثـلاثي.

يجب التذكير أن أكثر من **3307** اعتماد مسلم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب تتعلق بمشاريع ممولة ذاتيا بشكل كلي **100 %** .

إن هذه الأرقام توضح أن المشاريع الصغيرة حتى و إن كانت تحتاج إلى إمكانيات صغيرة ، فإن كثير منها لم يتم إنجـازها ، وهذا عائد إلى الصعوبات المالية التي تعرفها هذه المؤسسات نتيجة انعدام التمويل وعدم تحسن العلاقة بين البنوك وهذه المؤسسات ، و بالفعل نجد أن **29.69 %** فقط من المشاريع المعتمدة من طرف مصالح (**ANSEJ**) قادرة على الحصول على التمويل الكافي ، و يبقى بعد ذلك المرور بالمراحل الأخيرة المتعلقة بتشكيل المؤسسة و بدء عملية النشـاط .

و إلى غاية نهايـة سنة **2003** بلغ عدد المشاريع الممولة فعلا **52393** مشروع بقيمة إجمالية **86.811** مليار دينار جزائري ، و يمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي :

الجدول رقم (3- 7) : توزيع مشاريع المؤسسات المصغرة الممولة عن طريق ANSEJ .

الوحـدة : دج

قطاع النشاط	عدد المشاريع	تكلفة الاستثمار
نقل المسافرين	11938	20 804 907 203
نقل السلع	9150	17 478 572 721
الخدمات	12288	16 741 989 327
الفلاحة	6429	9666 372063
الصناعة الحرفية التقليدية	6816	12175297624
الصناعة	2420	4950948476
البناء و الأشغال العمومية	1513	2726 381 846
المهن الحرة	1129	1277 124 689
الصيانة	549	667 446 753
الري	78	170 847 761
الصيد	83	151 390 470
ا مـــوع	**52393**	**86811278933**

Source : Ministére de la PME,bulletin d'information économique,2004.

تتوفر الجزائر على كل المقومات التي تجعل منها بلدا يحقق نسبا جيدة من النمو الاقتصادي فهي تتوفر على موارد طبيعية عديدة ومتنوعة وعلى طاقات بشرية متعلمة، كما أن لها إمكانية تحقيق تراكم رأس المال عن طريق قطاع المحروقات والذي يمكن استثماره في القطاعات الإنتاجية الأخرى وتتميز الجزائر بقربا من الأسواق الأوربية وانفتاحها عليها خاصة بعد إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي . على الرغم من كل هذا فلا يمكن للجزائر أن تحقق نتائج إيجابية ما لم تعمل على القيام بإصلاحات جذرية وهيكلية لمؤسسا ا الاقتصادية والرسمية.

إذا حاولنا الإجابة على مدى توفر الجزائر على عوامل جذب الاستثمار وتوفير بيئة استثمارية مشجعة يمكننا العودة إلى العوامل سالفة الذكر والمتمثلة في الاستقرار والتفتح الاقتصادي وتواجد مؤسسات فعالة لتطوير الاستثمار وتوفر الهياكل القاعدية ذات النوعية الجيدة ، بالنسبة للعامل الأول والمتمثل في توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي يمكن التأكيد على أن الجزائر قد حققت العديد من النقاط الايجابية في هذا الجانب خاصة فيما يتعلق بضمان واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية كالتحكم في معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف وانخفاض حجم المديونية الخارجية وارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي ، غير أنه يجب ضمان بقاء وتحسن هذه المؤشرات بعيدا عن التأثيرات السلبية للمتغيرات الخارجية غير المتحكم فيها كأسعار البترول.

فيما يتعلق بالعامل الثاني الخاص بمدى توفر مؤسسات فعالة لتطوير الاستثمار يمكننا القول بأننا في طور الانطلاق ولا يمكننا الحكم على مدى فعالية هذه الهياكل كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي لم تستكمل تنظيمها بعد ولم تقم بأدوارها الأساسية بعد.

---

[1] -Commission internationale d'histoire, petite entreprise et croissance industrielle dans le monde aux xix^éme et xx^éme siècles, tome 1,ed CNRS, 1981, p : 50

[2]- شهرزاد زغيب و ليلى عيساوي، المؤسســات الصغيرة و المتوسطة في الجزائــر، واقع و آفــاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط، 8-9 أفريل 2002 .

3- رؤوف عثامنية، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2001، ص : 36.

4- محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة : المفهوم و الدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، العدد11 ،1999، ص ص : 133، 134 .

[5]- أنظــر:

- ا لس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير المتعلق بالسداسي الأول لسنة 1999.، ص ص : 8-17

- Ministère de la PMEA, actes des assisses nationales de la PME, janvier 2004, pp : 32-35.

[6]- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ص: 73-76.

[7]- أنظــر : يوسف العشاب، ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، آلية لتدعيم التمويــل، مجلة فضاءات م.ص.م، ص ص : 14-15.

[8]- رمضان الشراح ، دور الدولة في تطوير مناخ الاستثمار العربي (تطبيقا على الاقتصاد الكويتي)،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية (مركز البحوث)، إدارة الاستثمار و التصدير أهم تحديات القرن القادم، مطبعة العمرانية للأوفست، الجيزة (مصر) ،أكتوبر 1996، ص 75 .

[9]- سامية دحماني، تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية للعشرية 1988-1998، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، جوان 2001، ص- ص: 123-124.